

مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وجرائم تمويل الارهاب

أولاً: مؤشرات تتعلق بالمشتبه به

- 1- تقديم المشتبه به بيانات غير كاملة كتعمد إخفاء بعض المعلومات المهمة، مثل محل إقامته الفعلية ومهنته ومصادر الدخل.
- 2- تقديم معلومات غير واضحة أو مثيرة للشكوك كرقم هاتف مفصول من الخدمة أو غير موجود أصلاً.
- 3- عدم تناسب قيمة أو تكرار العمليات (إيداعات/ سحبات/ تحويلات ...) مع المعلومات المتوفرة عن المشتبه به ونشاطه ودخله ونمط حياته وسلوكه.

ثانياً: مؤشرات تتعلق بالمستفيد الحقيقي

- 1- التعامل بواسطة عدة أشخاص ووجود عدة مفوضين بالتوقيع على حساب واحد، لا توجد بينهم علاقة واضحة خاصة ذوي الجنسيات الأجنبية.
- 2- استخدام حسابات مصرفية تعود لأشخاص آخرين.
- 3- انتماء المستفيد الحقيقي لمنطقة معروفة بالنشاط الإجرامي.
- 4- مؤشرات تتعلق بالنقل المادي عبر الحدود.
- 5- حيازة مبلغ كبير من النقد عبر الحدود.
- 6- تقديم إقرار / إفصاح كاذب.

ثالثاً: مؤشرات تتعلق بطبيعة حركة الحساب

- 1- تحويلات إلى الخارج أو الداخل بكثرة بمبالغ كبيرة وبشكل متكرر.
- 2- تحويلات واردة إلى الحساب تعقبها عمليات سحب نقدي أو بال شيكات أو تحويلات صادرة.
- 3- التعاملات تتم بأرقام صفرية / مدورة.
- 4- إيداع مبالغ كبيرة القيمة يتبعها عمليات تحويل بعد فترة زمنية وجيزة.
- 5- عدم تناسب قيمة أو تكرار أو نوع المعاملات مع طبيعة الحساب والحركة المتوقعة عليه.
- 6- حساب جديد تلقى تحويل كبير القيمة.
- 7- تكرار عمليات التحويل/ الإيداعات بشكل يدل على تجزئة مبلغ كبير.
- 8- حركة/ نشاط بشكل مفاجئ على حساب غير نشط وخاصة مع ارتفاع القيمة.



رابعاً: مؤشرات تتعلق بسلوك وتصرفات المشتبه به

- 1- التعامل من خلال ماكينات الصرف الآلي باستمرار، والتهرب من مسؤولي البنك، كلما حاولوا الاتصال به.
- 2- ظهور علامات القلق والارتباك على المشتبه به أو من ينوب عنه أثناء تنفيذ العملية.
- 3- امتلاك المشتبه به حسابات مصرفية متعددة دون مبرر واضح.
- 4- كثرة استفسار المشتبه به أو من ينوب عنه عن تفاصيل مكافحة غسل الأموال.
- 5- طلب المشتبه به أو من ينوب عنه إلغاء المعاملة مجرد محاولة موظفي البنك الحصول على المعلومات المهمة الناقصة.

خامساً: مؤشرات تتعلق بالمعاملات المالية

- 1- شراء أو بيع أوراق مالية في ظروف أو حالات غير طبيعية كشراء أسهم في شركة خاسرة.
- 2- عدم تناسب نوع البضاعة موضع التجارة مع طبيعة نشاط العميل.
- 3- العملاء الذين يسددون قروضاً متعثرة قبل الموعد المرتقب خاصة إذا كان السداد نقداً.
- 4- العملاء الذين يطلبون قروضاً مقابل أصول مصدرها غير معروف.
- 5- تحويلات بقيم متساوية أو متقاربة لعدد من الأشخاص في دول مختلفة أو لمستفيد واحد على عدة حسابات.
- 6- مؤشرات تتعلق بالمعلومات المتوفرة من جهات أخرى.
- 7- ظهور علامات البذخ والرفاهية على المشتبه به وعائلته بشكل مبالغ فيه وبما لا يتناسب مع وضعه الاقتصادي.
- 8- ثبوت التزوير في مستندات أو محررات أو وثائق.
- 9- وجود سجل إجرامي للمشتبه به أو المستفيد الحقيقي أو أحد أطراف العملية.
- 10- شراء عقارات/ مركبات/ مجوهرات/ وممتلكات أخرى بقيمة عالية.
- 11- وجود أطراف في العملية (المشتبه به أو المستفيد الحقيقي أو غيرهم) محل تحقيقات من قبل جهة خارجية.
- 12- اشتراك شخص طبيعي وشخصية اعتبارية في نفس العنوان.
- 13- عدم وجود نظام محاسبي بالنسبة للشركات وعدم صحة ميزانية الشركة أو وجود ملاحظات محاسبية أو ملاحظات تشغيلية عليها.
- 14- وجود عقود وهمية مع أطراف آخرين.



- 15- إبداء المشتبه به اهتماماً غير عادي بشأن الالتزام لمتطلبات مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وخاصة رفض المشتبه به تقديم بيانات عنه أو توضيح مصدر أمواله وأصوله الأخرى
- 16- رغبة المشتبه به في المشاركة في صفقات غير واضحة من حيث عرضها القانوني، أو الاقتصادي، أو عدم انسجامها مع استراتيجية الاستثمار المعلنة.
- 17- محاولة المشتبه به تزويد الشخص المرخص له بمعلومات غير صحيحة، أو مضللة تتعلق بهويته، أو مصدر أمواله.
- 18- علم الشخص المرخص له بتورط المشتبه به في أنشطة عمل أموال، أو تمويل إرهاب، أو أية مخالفات جنائية أو تنظيمية.
- 19- إبداء المشتبه به عدم الاهتمام إبداء العمل عدم الاهتمام بالمخاطر والعمولات أو أي مصاريف أخرى.
- 20- اشتباه الشخص المرخص له في أن المشتبه به وكيل للعمل نيابة عن موكل مجهول، وتردده وامتناعه بدون أسباب منطقية في إعطاء معلومات عن ذلك الشخص أو الجهة.
- 21- صعوبة تقديم المشتبه به وصف لطبيعة عمله أو عدم معرفته بأنشطته بشكل عام.
- 22- احتفاظ المشتبه به بعدة حسابات بأسم واحد أو بعدة أسماء وتعدد التحويل بين الحسابات، أو التحويل لطرف آخر دون مسوغ.
- 23- قيام المشتبه به بتحويلات برقية متعددة لحسابه الخاص بالاستثمار يتبعه طلب مباشر لتحويل المبلغ لطرف ثالث دون توضيح الغرض من ذلك.
- 24- قيام المشتبه به باستثمار طويل الأجل يتبعه بعد مدة وجيزة طلب تصفية الوضع الاستثماري وتحويل العائد من الحساب.
- 25- وجود اختلاف كبير بين أنشطة المشتبه به والممارسات العادية.
- 26- رفض المشتبه به تزويد الشخص المرخص له بالعلوم الأساسية الخاصة بصندوق استثماري للتأكد من هويته.
- 27- طلب المشتبه به من الشخص المرخص له تحويل الأموال المستحقة له لطرف آخر ومحاولة عدم تزويد الشخص المرخص له بأي معلومات عن الجهة والمحول إليها.
- 28- محاولة المشتبه به تغيير صفقة أو إلغائها بعد تبليغه بمتطلبات تدقيق المعلومات أو حفظ السجلات من الشخص المرخص له.
- 29- طلب المشتبه به إنهاء إجراءات صفقة يستخدم فيها أقل قدر ممكن من المستندات.



- 30- قيام المشتبه به بعدد كبير من المحاولات البرقية التي يصعب تفسيرها على الرغم من تدني قيمة صفقات الأوراق المالية.
- 31- علم الشخص المرخص له أن الأموال أو الممتلكات إيراد من مصادر غير مشروعة.
- 32- تغيير مصادر دخل المشتبه به بشكل مستمر.
- 33- تهديد المشتبه به لأحد الموظفين أو محاولة التقرب من الموظفين، أو كثرة مقابلته للموظفين، أو طلب التعامل بالفاكس.
- 34- أن يزعم المشتبه به أنه عميل سري لسلطة منفذة للقانون، وأنه يقوم بعملية سرية دون وجود ما يدعم مزاعمه.
- 35- عدم تقديم المشتبه به لأسماء أشخاص يمكن الرجوع إليهم عند الحاجة.
- 36- عدم رغبة المشتبه به تسلم المراسلات على عنوان المنزل بدون مبرر.
- 37- ارتفاع معدل تدوير العمالة لدى الشركة أو المؤسسة، أو عدم تناسب موظفي الشركة أو المؤسسة مع نشاطها.
- 38- استمرار التعامل مع الحساب بعد وفاة المشتبه به.
- 39- رفض العملاء السياسيين ذوي المخاطر العالية التصريح بمناصبهم.
- 40- إصرار الموظف على قبول عميل ما في حالة وجود أخذ موافقة الإدارة العليا لفتح الحساب.
- 41- عدم ملاءمة مستوى حياة الموظف مع دخله.
- 42- أن يتجاوز أو يتجاهل الموظف نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية و أي أنظمة أخرى ذات علاقة.
- 43- أن يستخدم الموظف موارد الشركة لمصلحته الخاصة.
- 44- عدم تمتع الموظف بإجازته لفترات طويلة.

الإجراءات في حال وجود مؤشرات الاشتباه:

- 1- رصد الحالة وجمع كافة الأدلة المتوفرة.
- 2- تعبئة نموذج الاشتباه المرفق.
- 3- عدم إشعار المشتبه به بأي تصرف أو تنبيه.
- 4- الرفع للإدارة بالنموذج وكافة المرفقات.
- 5- التواصل بسرية تامة مع الجهات المختصة.



نموذج الاشتباه

	التاريخ
	أسم المشتبه به
	الجنسية
	رقم الهوية / رقم الإقامة
	رقم الجوال
	المبلغ
	مصدر الدخل
	سبب الاشتباه

المدير التنفيذي:

أسم الموظف:

التوقيع:

التوقيع:

اعتماد مجلس الإدارة

تم اعتماد مؤشرات الاشتباه بعمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب في اجتماع مجلس الإدارة رقم 2 المنعقدة يوم الأربعاء بتاريخ 13/8/1446 هـ الموافق 2025 / 2 / 12م.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.



info@psa.org.sa